

Distr.
GENERAL

S/1996/210*
29 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ١٠٣٥ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير المرحلي عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أذن فيه المجلس بإنشاء قوة الشرطة الدولية وفقاً للمرفق ١١ للاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك الذي جرى التفاوض عليه في ديتون، أوهايو، ووقّع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (يشار إليه فيما يلي بـ "اتفاق السلام")، إلى جانب بعثة مدنية على النحو المقترح في تقريرى المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1031). وفي تقريرى المؤرخ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/83)، ذكرت أن هناك عدة خطوات يجري اتخاذها من أجل الإنشاء المبكر للبعثة، التي ستعرف باسم بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ثانياً - إنشاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

٢ - وصل ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك السيد إقبال رضا إلى سراييفو في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد كُرس جزء كبير من وقته منذ ذلك الحين لبدء تشغيل البعثة وترتيب التنسيق الفعال مع الممثل السامي وقوة التنفيذ. وكما فعل مفوض قوة الشرطة الدولية السيد بيتر فيتزجيرالد، فقد أعطى هو أيضاً الأولوية العليا، بالتنسيق مع الممثل السامي وقوة التنفيذ، للعملية المعقدة المتعلقة بنقل السلطة من جمهورية صربسكا إلى اتحاد البوسنة والهرسك في ضواحي سراييفو المحددة. كما شرع ممثلي الخاص في اتخاذ خطوات من أجل تنسيق أنشطة عناصر منظومة الأمم المتحدة العاملة في الميدان في البوسنة والهرسك.

٣ - ونتج عن نقل السلطة من قوة الأمم المتحدة للحماية إلى القوة المكلفة بالتنفيذ نقل معظم الهياكل الأساسية والمعدات والأصول التابعة لقوة الحماية في البوسنة والهرسك، والتي كان معظمها مقدماً من الكتائب العسكرية، إلى قوة التنفيذ. ونتيجة لذلك، لم يعد جزء كبير من الهياكل الأساسية والأصول التابعة لقوة الحماية متاحاً للأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية تلك القوة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبالتالي فقد اقتضى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إعادة تشغيل الموارد القليلة المملوكة للأمم المتحدة المتبقية من قوة الحماية ودعم مقر قوات السلام السابقة التابعة للأمم المتحدة، في زغرب، الذي يسمى الآن المكتب الانتقالي في يوغوسلافيا السابقة. ومن المتوقع أن تدخل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك طور التشغيل الكامل في النصف الثاني من نيسان/أبريل.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

٤ - وخلال الأسابيع الستة الماضية، كان مقر البعثة في سراييفو يوجد بصورة مؤقتة في مبان تفضّل الممثل السامي السيد كارل بيندت بتوفيرها، في انتظار أن تنتقل البعثة الى مقر تشغله على أساس أكثر دواما. وسيكون ذلك المقر في مبنى لحقت به أضرار بسبب الحرب ويجري الآن إصلاحه. ويمضي تدبير الموظفين في نفس الوقت مع إعادة تشغيل المكاتب الإقليمية في سراييفو وتوزلا وبانيا لوكا، إلى جانب عدد من مكاتب المقاطعات. وسيتم إنشاء مكاتب المقاطعات الأخرى في الأسابيع القادمة. ويتخذ أفراد قوة الشرطة الدولية وموظفو الشؤون المدنية مقار مشتركة في معظم الأماكن. ويجري إصلاح نظام الاتصالات. وفيما يتعلق بوسائل النقل فقد نقلت المركبات من زغرب. ويجري اتخاذ كافة التدابير الإدارية والسوقية وغيرها من التدابير اللازمة لبدء تشغيل البعثة في إطار ترتيبات مالية مؤقتة، ريثما تستعرض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مرة أخرى الميزانية المقترحة للبعثة، وتعتمدها الجمعية العامة.

٥ - وقد زودتني الجمعية العامة بالفعل بسلطة الالتزام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار من أجل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وغيرها من العمليات في يوغوسلافيا السابقة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وفيما يتعلق بتمويل ترتيبات تلك العمليات بعد يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ فإن تقديرات التكاليف بالنسبة إلى كل من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبعثة قوات الأمم المتحدة للسلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ جرى تقديمها إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/50/669/Add.4. وفي الوقت نفسه كتب المراقب المالي إلى رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ طالبا سلطة إضافية للالتزام بمبلغ ١٤٠ ١٩٤ ٥٠٠ لهذه العمليات حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ ريثما يتم الاستعراض التفصيلي لتقديرات التكاليف من جانب اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية هذه الرسالة بالفعل، أما اللجنة الخامسة فمن المقرر أن تبدأ استعراضها لتمويل ترتيبات بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والعمليات الأخرى يوم ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وينبغي لي أن أؤكد أن الأداء الفعال للبعثة المذكورة فضلا عن أداء جميع عمليات الأمم المتحدة الأخرى في يوغوسلافيا السابقة يتوقف على إتاحة الموارد المالية التي تحتاجها بصورة كافية وفي الوقت المناسب.

قوة الشرطة الدولية

٦ - بعد صدور القرار ١٠٣٥ (١٩٩٥) في ٢١ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، خاطبت ٥٣ دولة عضوا التمس تدبير ضباط الشرطة المدنية البالغ عددهم ٧٢١ ١ المأذون بهم لقوة الشرطة الدولية في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من موافقة الأغلبية على توفير ما يقارب ٢ ٠٠٠ ضابط شرطة، لم يتيسر إلا لبلدان قليلة الاستجابة بسرعة لطلبي وتوفير أفراد الشرطة من أجل توزيعهم على الفور. ونظرا لأن دولا أعضاء كثيرة لم تتمكن من إتاحة ضباط الشرطة على الفور، فقد تأخر نشر قوة الشرطة الدولية، ومن ثم أمكن توزيع ٤٠٠ ضابط شرطة فقط، خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٦، بمن فيهم الضباط المعاد نشرهم من قوات السلام التابعة للأمم المتحدة. ونشر في سراييفو ما يزيد على ثلثي المراقبين الذين تم توفيرهم وذلك للاشراف على نقل سلطة الشرطة إلى الاتحاد. ومن المهم إدراك أن توزيع ضباط الشرطة

على بعثات الأمم المتحدة يتوقف على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء إخلاء سبيلهم بسرعة من خدمتهم العادية في أوطانهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة عن مهمة حفظ السلام ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد تم حتى الآن توزيع ٧٨٩ ضابطا بينما ينخرط ٢٦٠ آخرين في برنامج تدريب خاص بالبعثة ذاتها في زغرب على أن يتم نشرهم خلال اسبوع. ومن المقرر أن يتم توزيع مائة وثلاثة وأربعون (١٤٣) بحلول يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ومن المزمع أيضا أن يتم توزيع ٥٢٩ قبل نهاية نيسان/أبريل. إلا أن تجربة الماضي تحملني على ملاحظة أن ليس هناك ما يضمن أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها بإتاحة هؤلاء الضباط في الوقت المناسب لتوزيعهم قبل نهاية نيسان/أبريل.

٧ - وقد استعرض مفوض قوة الشرطة الدولية، خطة النشر المقترحة لقوة الشرطة الدولية المجملة في الفقرة ٢٤ من تقريره المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1031). وبعد تقدير الظروف في الميدان وتوزيع ضباط الشرطة داخل المناطق يرى المفوض أن نشر أفرقة على كل بلدية من البلديات البالغ عددها ١٠٩ أمر لا داعي له من الناحية التشغيلية ومعقد من الناحية الإدارية ومن ثم فهو غير مستصوب، إذ أن كثيرا من تلك البلديات متقاربة لدرجة أنها يمكن رصدها بشكل فعال من موقع مركزي واحد. ونتيجة لذلك، سيحتاج الأمر إلى نشر قوة الشرطة الدولية على نحو ٥٠ إلى ٦٠ موقعا فقط، مع وجود مجموعات متمركزة بأعداد كبيرة من المراقبين مما سيتيح مرونة وقدرة أكبر على الحركة في العمليات في مناطق المسؤولية الخاصة بكل منها. وسأبلغ المجلس في الوقت المناسب بخطة النشر النهائية.

٨ - وبصفة عامة، كان من المشاكل الرئيسية التي صودفت في توزيع ضباط الشرطة المدنيين إمكانية إتاحة أفراد الشرطة الذين عرضت الدول الأعضاء توفيرهم ولياقتهم المهنية. وكانت الصعوبات التي ووجهت فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حادة على نحو خاص ربما نظرا لاقتران ضخامة عدد الضباط المطلوبين مع استعجال نشرهم في الظروف البالغة التوتر السائدة في ضواحي سراييفو. وعلى الرغم من أنه قد حددت للحكومات المؤهلات الدنيا المطلوب توافرها - خبرة بالعمل بالشرطة مدتها ثمان سنوات، والقدرة على التخاطر بالانكليزية والمهارات المتعلقة بقيادة السيارات - فإن عدد الذين أحققوا في الوفاء بهذه المعايير واجتياز الاختبارات الأولية اللازمة لدى وصولهم الى مسرح العمليات قد ارتفع إلى مستويات مزعجة. وفي بعض الحالات، كانت غالبية وحدة ما تخفق في اختبار أو أكثر، ونتيجة لذلك تعيّن إعادة عدد كبير من المراقبين المنتظرين إلى أوطانهم على نفقة الحكومة المعنية. وبدد في ذلك وقت ثمين في حين كان يلزم أن يتم النشر على وجه السرعة، وأدى البحث عن أفراد لاثنين ليحلوا محلهم إلى مزيد من التأخير في نشر قوة الشرطة الدولية على الوجه الكامل.

٩ - وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، كان مجموع الذين أعيدوا إلى الوطن قد بلغ ٨٠ مراقبا، ٥٧ منهم لعدم توافر معايير اللغة فيهم و ١٧ لعدم اجتيازهم اختبارات قيادة السيارات. ولمواجهة هذه المشكلة أوفدت إدارة عمليات حفظ السلام فريقا للمساعدة في اختيار أفراد الشرطة إلى مجموعة من البلدان لإجراء اختبارات داخلية قبل سفر الوحدات. ويتيح هذا النهج تحديد المهارات والكفاءات العالية بين ضباط الشرطة قبل إرسالهم الى مسرح العمليات بما يوفر الوقت والموارد للمنظمة وللدول الأعضاء على السواء.

وأغتنم هذه الفرصة لأناشد الحكومات المساهمة بقوات أن تكفل توفير الأفراد المؤهلين تأهيلا مناسباً لعمليات الأمم المتحدة.

الشؤون المدنية

١٠ - إنني أعتزم أن أوفر لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عنصر شؤون مدنية له نفس الدرجة من الجدوى والفعالية التي توفرت لذلك العنصر في قوة الحماية. وفي ٢٧ آذار/مارس كانت البعثة قد شغلت ٣٠ من الوظائف المقترحة للشؤون المدنية وعددها ٤٩ وظيفة؛ ويجري حالياً شغل الوظائف المتبقية. وسيقوم موظفو الشؤون المدنية الذين سيوزعون في الغالب مع قوة الشرطة الدولية، بتقديم الدعم إلى زملائهم من أفراد الشرطة المدنية وسيقومون ببذل مساعيهم الحميدة لحل المشاكل بين الأطراف في الميدان. وسيقومون بمراقبة تحركات السكان وتقييم الآثار السياسية المترتبة عليها وذلك بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيعمل موظفو الشؤون المدنية أيضاً بالتنسيق مع ضباط التعاون المدني - العسكري التابعين لقوة التنفيذ وسيقيمون الاتصال مع المنظمات الدولية الأخرى في الميدان. وسيراقبون الأحداث والتطورات والاتجاهات السياسية ويعدون التقييمات لمقر البعثة. وسيشترك في الاستفادة من تقييماتهم الممثل السامي، الذي لا يتوقع إنشاء مكاتب إقليمية كثيرة، والذي سيعتمد على البعثة في تقديم التقارير عن الحالة في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا.

مركز عمليات الألغام

١١ - ينتشر في أنحاء البوسنة والهرسك ما يقدر بنحو ٣ ملايين لغم أرضي يوجد معظمها على طول خطوط المواجهة السابقة. وقد أبدت عدة حكومات ومنظمات دولية اهتماماً شديداً بالمساعدة في إزالة الألغام الموجودة في البوسنة والهرسك. وقام بعضها بالفعل برصد الأموال لهذا الغرض لصندوق تبرعات الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة على إزالة الألغام. وتقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وعدد من المنظمات غير الحكومية بإعداد برامج للتوعية بشأن الألغام أو قد بدأتها بالفعل.

١٢ - وفي اجتماع عُقد في بروكسل في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ برئاسة مكتب الممثل السامي واشتركت فيه الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة والقوة المكلفة بالتنفيذ والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية، أوصي بإنشاء هيئة لتعمل كمركز لتبادل المعلومات فيما يتعلق بمسائل وألويات السياسة المتصلة بإزالة الألغام في البوسنة والهرسك. وسيكون من بين المشتركين في تلك الهيئة حكومة البوسنة والهرسك وحكومة اتحاد البوسنة والهرسك وحكومة جمهورية صربسكا والمشاركون في اجتماع بروكسل. وعقد "الفريق المعني بسياسة إزالة الألغام" أول اجتماعاته في إطار اللجنة المدنية المشتركة في سراييفو في ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ لوضع إطار للتنسيق وتحديد الأولويات. ويرأس الفريق ممثل للممثل السامي، وسيوفر الفريق مبادئ توجيهية لمركز لعمليات الألغام تنشئه الأمم المتحدة، بعد طلب رسمي يقدم من حكومة البوسنة والهرسك. وسيقوم المركز هو والمكاتب الإقليمية الملحقة به بتقديم المشورة والمساعدة بشأن جميع المسائل المتصلة بالألغام.

١٣ - وقد أنشئت الخلية الأولى لمركز عمليات الألغام كوحدة أساسية مستقلة في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تضطلع بالمسؤوليات الرئيسية التالية: تقديم المشورة للحكومة ومساعدتها في صياغة وإنشاء برنامج وطني لإزالة الألغام وحملة وطنية للتوعية بشأن الألغام؛ وتنسيق جميع الأنشطة الجارية لإزالة الألغام والتوعية بشأن الألغام في البوسنة والهرسك، وتقديم المشورة بشأنها حيثما يطلب ذلك؛ والعمل كمجمع مركزي للمعلومات المتعلقة بالألغام الأرضية عن طريق جمع وتصنيف بيانات الألغام من جميع المصادر المتاحة ونشر هذه المعلومات على جميع الأطراف المهمة بالأمر؛ وتوفير التوعية بشأن الألغام للجمهور عامة وللأفراد الدوليين العاملين في البوسنة والهرسك.

١٤ - وبمجرد أن يدخل البرنامج طور التشغيل، بما في ذلك إنشاء مرافق التدريب، سينقل مركز عمليات الألغام مسؤولياته إلى السلطات الوطنية. ولدى جمهوريات اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا ذاتها قدرة لإزالة الألغام ضمن القوات العسكرية وقوات الشرطة وقوات الدفاع المدني التابعة لها. وقد اضطلعت تلك الحكومات بأنشطة محدودة في الماضي لإزالة الألغام والتوعية بشأن الألغام، ولا بد من توجيه المساعدة الدولية نحو دعم هذه القدرة والنهوض بها.

١٥ - ويقدر البنك الدولي أن أنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك تتطلب في مجموعها ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الشهور الاثني عشر الأولى من العمليات. ويشمل ذلك العمليات التي سيقوم بها مركز عمليات الألغام وإجراء مسح للألغام وإنشاء عملية ميدانية ذات عنصر تدريبي والقيام بأنشطة للتوعية بشأن الألغام وإزالة الألغام دعماً لعملية التعمير. وقد توجه البنك الدولي إلى المانحين طلباً لتقديم الدعم للأنشطة المتصلة بالألغام في البوسنة والهرسك، غير أنه لم يحصل حتى الآن إلا على استجابة محدودة. وقد تحسنت هذه الحالة بعد مؤتمر المانحين الذي عقده برعاية البنك الدولي في سراييفو في ١٦ و ١٧ آذار/مارس وجرى فيه أيضاً مناقشة توفير التمويل لإزالة الألغام. ونظراً لأن التخطيط للأنشطة المتصلة بالألغام وتنفيذها تشترك فيها عدة منظمات وحكومات فإن التنسيق بين جميع هذه الأطراف أمر ذو أهمية قصوى لكفالة اتباع نهج متناسق ولتفادي الازدواج في الجهود.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٦ - في المرفق ٧ لاتفاق السلام، طلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقوم، في ضوء التشاور الوثيق مع الأطراف وبلدان اللجوء، بتنظيم عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم أو إلى أماكن يختارونها.

١٧ - وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة تنفيذية لدعم عودة أكثر من مليونين من اللاجئين والمشردين في البوسنة والهرسك. وهذه الخطة قدمت إلى الفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية المنبثق عن مجلس تنفيذ السلام يوم ١٦ كانون الثاني/يناير، كما لقيت تأييداً قوياً في اجتماع عمل رفيع المستوى عقد بعد ذلك في أوصلو يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وهي تمثل إطاراً تخطيطياً استراتيجياً وتنفيذياً من شأنه أن يتيح للمفوضية الاستجابة الفعالة إلى التحركات التلقائية أو المنظمة في طول البلاد وعرضها.

وبرغم أن تخطيط المفاوضات يتصور أن يتم في عام ١٩٩٦ عودة ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين و ٣٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين من الخارج إلا أن المتوقع أن يكون عدد حالات العودة الفعلية أدنى بكثير.

١٨ - وقد أدى نشر قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، بفضل ما كفلته من مظلة أمن واستقرار في الحالة العسكرية، إلى تحسين حرية الحركة في البلاد أمام المنظمات الإنسانية. ونجم عن ذلك أن عمليات المساعدة الإنسانية التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باتت تصل إلى ٢,٥ مليون من المحتاجين في جميع أنحاء البلد. وفضلا عن ذلك، تم في الأشهر الثلاثة الماضية عودة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في تحركات تلقائية أو منظمة ساندتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي ما برحت تتلقى كذلك عددا متزايدا من الطلبات من اللاجئين والمشردين لزيارة ديارهم الأصلية.

١٩ - أما ال ٥٠ ٠٠٠ نسمة الذين عادوا إلى ديارهم في الأشهر الثلاثة الماضية فقد فعلوا ذلك فيما يكاد يكون مناطق الأغلبية وحدها. وفي الأسابيع الأخيرة اجتمعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى السلطات التابعة للاتحاد ولجمهورية صربسكا في محاولة لتنظيم زيارات للمشردين إلى ديارهم في غير مناطق الأغلبية في خمس عشرة من الدوائر المحلية في البوسنة والهرسك. وهذا يشمل زيارات عبر خط الحدود المشترك بين الكيانات بالإضافة إلى زيارات من بوسنيك إلى المناطق التي يسيطر عليها الكروات وبالعكس في إطار الاتحاد. ومع قلة من الاستثناءات، كان الرفض مصير هذه الزيارات على أساس غياب ضمانات الأمن أو عدم وجود تعليمات واضحة من القيادة المعنية. وفي حالات أخرى فإن الزيارات التي تتم بواسطة مجموعة عرقية ما يشترط فيها أن تكون المجموعة العرقية الأخرى قادرة على زيارة أوطانها في الجانب الآخر. وأدى الإحباط الناجم عن هذه الحالة إلى زيادة عدد المشردين الذين هددوا باستعمال القوة للعودة إلى ديارهم.

٢٠ - وطبقا للفصل ٢ من المرفق ٧ لاتفاق السلام، أنشئت 'لجنة لمطالبات العقارات العائدة للمشردين واللاجئين' في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦، واتخذت مقرها الرئيسي في سراييفو. وتمثل مهمتها في أن تتلقى أي مطالبات تتعلق بعقارات في البوسنة والهرسك وتبت فيها ما لم تكن هذه العقارات قد تم بيعها أو نقل ملكيتها بأي شكل طوعي آخر منذ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وما لم تكن هذه العقارات الآن في حيازة المطالب بها. وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء يعينهم الاتحاد وعضوين تعينهم جمهورية صربسكا وثلاثة أعضاء تعينهم محكمة العدل الأوروبية. ونظرا للصلة الوثيقة بين العودة إلى الوطن وبين الممتلكات، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوف ترتبط بأعمال اللجنة المذكورة.

٢١ - وقدم برنامج الأغذية العالمي معونات غذائية طارئة إلى اللاجئين والمشردين داخليا وإلى السكان المتضررين من الحرب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وينطوي النداء المنقح والموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الصادر في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ على نفس التقديرات المؤقتة لاحتياجات المعونة الغذائية للبوسنة والهرسك في عام ١٩٩٦، بما في ذلك حجم مستهدف قوامه ٢٣ ٠٠٠ طن متري كل شهر استنادا

إلى الافتراض القائل بأن معظم المشردين سيظلون معتمدين على المعونات الغذائية نحو ستة أشهر بعد عودتهم إلى المكان الذي يختارون. ولكن في إطار تسارع عملية الانتعاش الاقتصادي وإقرار تدابير الضمان الاجتماعي، يمكن بالتدريج تقليل معونات الأغذية الغوثية المقدمة إلى سائر المستفيدين من متضرري الحرب مثل الأقليات أو العاطلين عن العمل أو المستضعفين.

٢٢ - أما نجاح عودة اللاجئين والمشردين فليسوف يتوقف على عوامل ثلاثة: أولها الأمن المطرد الذي تكفله الأطراف، والثاني هو الإصلاح الاقتصادي والعمراني الكثيف، والثالث هو زيادة ضخمة في جهود إزالة الألغام في المناطق التي سيعود إليها اللاجئين والمشردون. وينبغي أن تتم العودة بطريقة متدرجة ومنظمة ومقسمة إلى مراحل. فمن شأن عمليات العودة الارتجالية أن تهدد السلام الهش القائم. فضلا عن ذلك فإذا ما شُرِع في عمليات عودة على نطاق كبير قبل إقرار تدابير بناء الثقة وتوطيد عملية المصالحة، فإن كثيرا من العائدين قد ينتهي بهم الأمر إلى العودة للمناطق التي تسكنها الأغلبية بصورة كثيفة. ومن شأن هذا بدوره أن يزيد من ترسيخ الانقسامات العرقية ويدمر روح اتفاق السلام. وتعتقد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد أن ترتيبات السماح للاجئين والمشردين بالتصويت في الانتخابات، وهم في أماكن إقامتهم الحالية أمر لا غنى عنه في هذا المضمار. وتتولى المفوضية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العمل على وضع الترتيبات الملائمة.

ثالثا - الأنشطة الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة

٢٣ - تتعلق المهام الرئيسية الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بقوة عمل الشرطة الدولية وبعودة اللاجئين والمشردين التي تتضمن ولايتها بدورها مسائل تتصل بالإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان. ومن شأن تعقد الترتيبات المتخذة في إطار اتفاق السلام، وما تتطلبه من التعامل مع سلطات ثلاث هي: حكومة البوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، أن يقتضي تنسيقا وثيقا وفعالا بين المنظمات الدولية العديدة المشاركة في المسألة. فبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مطالبة بالمشاركة في اجتماعات تنسيق تعقد بصورة متواترة، ولا سيما مع الممثل السامي والقوة المكلفة بالتنفيذ للذين أسند إليهما اتفاق السلام أدوارا سياسية وعسكرية قيادية. والتنسيق مطلوب أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والبنك الدولي، والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات التي تنفذ برامج في الميدان بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى الدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مسائل الشرطة، فقد نشطت مؤسسات ووكالات متخصصة عديدة أخرى بالأمم المتحدة في مجال عودة اللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان بالإضافة إلى قضايا التعمير والتنمية. ويعمل ممثلي الخاص في تنسيق وثيق مع الممثل السامي ومع القوة المكلفة بالتنفيذ في إطار من الحفاظ على استقلالية بعثة الأمم المتحدة وعناصر عملياتها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٤ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقرراً بشأن تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البوسنة والهرسك، (المقرر ١١/٩٦). وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وظائف الممثل المقيم، ونائب الممثل المقيم ومدير العمليات للبوسنة والهرسك. وتم تحديد الموظفين ذوي الصلة. كما خصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد من ميزانيته الأساسية لتدبير الموظفين المحليين وتغطية التكاليف الأولية لإنشاء مكتب قطري في سراييفو وكذلك لتكاليف تشغيل المكتب لعام ١٩٩٦. ولسوف يتم إنشاء المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سراييفو في أواخر نيسان/أبريل أو في أيار/مايو ١٩٩٦ ومن المتوقع أن يعمل بكامل طاقته في شهر حزيران/يونيه من أجل دعم التنفيذ الكامل للبرامج ذات الصلة حيث سيكون هناك بعثة عاملة في ذلك الوقت تتولى وضع الترتيبات النهائية اللازمة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالبرمجة الفنية، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة مشتركة بين الوكالات إلى البوسنة والهرسك في آذار/مارس ١٩٩٦ لوضع إطار برنامجي للموارد المتاحة وصياغة مقترحات المشاريع اللازمة. وشملت البعثة ممثلين عن كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب خدمات المشاريع بالأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي. وقد أوكلت إليها مهمة تدقيق مقترحات التنمية التي تكمل العمليات الإنسانية والغوثية الواردة ضمن نداء الأمم المتحدة الموحد ليوغوسلافيا السابقة الذي صدر يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٦ مع المساعدة في عملية إعادة بناء المجتمع المدني في الأجل المتوسط. ومن المقرر تنفيذ البرامج على الصعيدين المركزي والمحلي (الكانتونات والبلديات). ويجري حالياً وضع المقترحات الكفيلة بالمساعدة على بناء القدرات الوطنية اللازمة لمؤسسات الحكومة المركزية، اللازمة في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد ذي أساس سوقي، وكذلك لإنشاء مشاريع إنمائية على مستوى المناطق بما يتطلبه دعم استعادة المجتمع المدني. وفي تنسيق وثيق مع المانحين والشركاء الآخرين، يتم حالياً إبرام مذكرة مع حكومة البوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا ترسم الأطر العريضة لتلك الاتفاقات.

٢٦ - وسوف يكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيق جميع برامج الشركاء الآخرين الشائيين والمتعددي الأطراف. ومن المتوقع أن تدخل أولى البرامج الرئيسية الممولة من البرنامج الإنمائي طور التنفيذ في نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٦. وعلى نحو ما أشير إليه في نداء الأمم المتحدة الموحد ليوغوسلافيا السابقة الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦، فضلاً عما طلب خلال نظر مقرر المجلس التنفيذي المذكور أعلاه، فلسوف يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المانحين برنامجاً للتنمية متعدد القطاعات في الأجل المتوسط.

٢٧ - وقد قدمت حكومة اليابان حتى الآن تبرعاً سخياً بمبلغ ٣٠,٩ مليون دولار لبرنامج يتولاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجالات المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تبرعات كبيرة من حكومتي

إيطاليا والنمسا. وسوف يتصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمانحين طلبا للمزيد من دعمهم في التمويل عندما توضع المقترحات ذات الصلة.

البنك الدولي

٢٨ - يقدم البنك الدولي مساعدته في البوسنة والهرسك من أجل جهود التعمير بعد أن رسم اتفاق السلام إطارا مؤسسيا لإعادة بناء البلد. ونظرا للاحتياجات والظروف الاستثنائية السائدة بعد الحرب، اعتمد البنك الدولي استراتيجية ذات شعبتين لدعم البوسنة والهرسك. أولا، فبغير انتظار استقرار الوضع الطبيعي من الناحية المالية أو العضوية في البنك، يتم إعداد موجة أولية من مشاريع التعمير للمساعدة على انطلاقة جهود التعمير. ومن أجل تمويل هذه المشاريع التي تمس الحاجة إليها، أنشئ صندوق استثماري بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لصالح البوسنة والهرسك من واقع فائض البنك وقد اعتمد محافظو البنك إنشاءه رسميا يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٢٩ - وبعد العضوية والبت في مسألة المتأخرات، فإن الجانب الثاني من استراتيجية البنك مصمم من أجل تقديم دعم كامل إلى برنامج البوسنة للتعمير والتحول المنهجي عبر الأجل المتوسط. وفي ضوء الحجم الضخم لاحتياجات التعمير في البوسنة والهرسك، فضلا عن قدرتها المالية الهشة ومحدودية ملاءتها الائتمانية، ناقش المجلس مستوى استثنائيا من دعم المؤسسة الإنمائية الدولية عبر الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩ المالية التي سيقدم بالإضافة إلى الموارد المقدمة من الصندوق الاستثماري المذكور. ومن أجل الاستجابة إلى احتياجات البلد لدعم ملموس وفي مرحلة مبكرة، وكذلك من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية واقتصاد مرحلة الانطلاق، فلسوف يتم انفاق جزء كبير من هذه المساعدة خلال السنتين الأوليين مع تقديم المزيد من الدعم لمشاريع منفذة في مجال التعليم وإمدادات الكهرباء والغاز والإسكان وخلق فرص العمل بالإضافة إلى ائتمان واحد على الأقل في مجال التكيف الهيكلي لدعم الإصلاحات الاقتصادية في قطاع الشركات والمصارف ثم في مجال المالية العامة. ومن المتوقع أن تقتصر البوسنة والهرسك مبلغا كبيرا نسبيا من المؤسسة الإنمائية الدولية على مدار السنوات الثلاث القادمة. ومع تحسن ملاءتها الائتمانية، فلسوف يتم تخفيض إقراض المؤسسة الإنمائية الدولية تدريجيا فيما تبدأ في الزيادة القروض الممنوحة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

رابعا - نقل السلطة في ضواحي سراييفو

٣٠ - خلال الشهر الماضي، كانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ولا سيما عنصر قوة الشرطة الدولية معنيين في الغالب الأعم بنقل ضواحي سراييفو الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة الى سلطة اتحاد البوسنة والهرسك لتحقيق توحيد المدينة بمقتضى شروط اتفاق السلام. وكان واضحا منذ البداية أن هناك مخاوف واسعة بين سكان الضواحي من صرب البوسنة الذين كان كثير منهم قد شردوا من أجزاء أخرى من البلاد خلال الصراع. وكانوا يخشون من أن يفضي النقل الى عمليات انتقامية من جانب السكان العائدين المنتمين الى أصول عرقية أخرى، الذين كانوا هم أنفسهم قد شردوا بعد أن طردوا قسرا أو هربوا خلال

الحرب. ومن أجل تقليل رحيل سكان سراييفو من صرب البوسنة، كان الأمر يقتضي تطمينات قوية وواضحة، سواء من جانب زعامة صرب البوسنة أو من جانب سلطات الاتحاد، بالإضافة الى تدابير عملية من جانب شرطة الاتحاد التي كان من المقرر أن تتولى المسؤولية عن الضواحي.

٣١ - وفي أعقاب بيان مشترك صدر في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٦ عن الممثل السامي والقوة المكلفة بالتنفيذ فيما يتعلق بتسليم الضواحي الى الاتحاد بحلول يوم ١٩ آذار/مارس، وضعت خطة مع قوة الشرطة الدولية يتم بمقتضاها نقل السلطة من جمهورية صربسكا الى شرطة الاتحاد في الضواحي الخمس ل يتم تنفيذها على مراحل خمس ما بين ٢٣ شباط/فبراير الى ١٩ آذار/مارس. أما عملية النقل فكان تسلسلها على الوجه التالي: فوغوسكا يوم ٢٣ شباط/فبراير؛ إيلياس يوم ٢٩ شباط/فبراير؛ حاجيتشي يوم ٦ آذار/مارس؛ ايليدزا يوم ١٢ آذار/مارس؛ وغرابافيتشا يوم ١٩ آذار/مارس. وتتوخى الخطة، التي وافقت عليها حكومة الاتحاد، دقة السيطرة والرصد لشرطة الاتحاد بواسطة قوة الشرطة الدولية وبدعم من القوة المكلفة بالتنفيذ. وشملت العناصر الرئيسية للخطة نسبة متفق عليها من قوة الشرطة الدولية/شرطة الاتحاد في المناطق المختلفة؛ وإصدار بطاقات هوية خاصة بشرطة الاتحاد تأذن بها وتجزئها قوة الشرطة الدولية؛ وتغييرا في تكوين شرطة الاتحاد في كل ضاحية بما يعبر عن التشكيلة العرقية للسكان طبقا لتعداد عام ١٩٩١ وإصدار الإذن من قوة الشرطة الدولية بإنشاء نقاط تفتيش لشرطة الاتحاد وإقرار طلبات تقدم مسبقا من أجل تفتيش المنازل أو الممتلكات الخاصة على أن تتولى قوة الشرطة الدولية رصد هذه التفتيشات. ويتم نقل السلطة المدنية الى الاتحاد في جميع الضواحي يوم ٢٠ آذار/مارس أما الجوانب السياسية فتجري معالجتها بواسطة مكتب الممثل السامي.

٣٢ - وقد انطوت أهداف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على مهمتين اثنتين: أولاها ضمان انتقال منظم من خلال دقة رصد الشرطة المغادرة والوافدة، والثانية تطمين السكان من صرب البوسنة بفضل وجود قوة الشرطة الدولية أملا في أن يبقى منهم عدد كبير في مكانه. وفي الضواحي الثلاث الأولى، تحقق الهدف الأول الى حد كبير وقدمت شكاوى قليلة ضد شرطة الاتحاد التي تسلمت زمام الأمور برغم أن العدد الصغير نسبيا من صرب البوسنة الذين اختاروا البقاء لاقوا مضايقات على يدي البوسنيين العائدين. إلا أن جهود قوة الشرطة الدولية لتطمين السكان فشلت، إذ غادر ما يزيد على ٩٠ في المائة من صرب البوسنة في عملية نزوح جماعي كانت مخططة ولكن سيئة التنظيم. وقد شهدت ضاحية ايليدزا مشاكل خطيرة تتعلق بالقانون والنظام بعد التسليم عندما دخل آلاف البوسنيين من سراييفو الى الضاحية، وعمدوا الى مضايقة وترويع كثيرين من السكان من صرب البوسنة المتبقين وكان عددهم يتراوح بين ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠. وفي سياق هذه العملية وقعت حوادث سرقة ونهب لشققهم السكنية. وبرغم ما اتخذ من تدابير مشددة، بما في ذلك ما أذنت به قوة الشرطة الدولية من وجود أعداد إضافية من ضباط الاتحاد، فقد تدهورت الأحوال في غرابافيتشا عندما تخلت شرطة صرب البوسنة عن واجباتها. أما سلطات وشرطة الاتحاد التي تولت السيطرة على هذه الضواحي فلم تفعل شيئا يذكر لمنع أو وقف هذا الخروج على القانون.

٣٣ - وثمة دلائل قوية على أن قيادة صرب البوسنة في بالي قررت عدم السماح لصرب البوسنة، وفيهم من كانوا من سكان سراييفو لوقت طويل، بالبقاء في تلك الضواحي التي نقلت الى الاتحاد. وقد شنت حملة سافرة وخبيثة للضغط عليهم كي يغادروا المكان وكانت تستخدم أساليب الترويع عند الضرورة. وقامت عصابت من الشباب بزيارة وتهديد السكان من صرب البوسنة الذين لم يكونوا قد حزموا أمرهم بعد أو كانوا يرغبون في البقاء. ونظمت قوافل من الشاحنات للتعجيل بمغادرتهم في طقس الشتاء القارس وكان الرحيل يتم في غالب الأحيان الى جهات محددة سلفا حيث اتخذت ترتيبات للإيواء المؤقت. وقد انتشرت أعمال الإحراق المتعمد والسلب والتحرش ولا سيما في ايليدزا وغرابافيتشا، وتعرض للسرقة مكتب الشؤون المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والمكاتب الميدانية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ايليدزا ثم أشعلت فيها النيران. وفي جميع الضواحي الخمس جرى تفكيك الهياكل الأساسية الاقتصادية ونقلها قبل مواعيد التسليم، بينما جردت تماما مؤسسات مثل المستشفيات والعيادات والمدارس ومحطات المياه والكهرباء والغاز والمصانع من محتوياتها. مما جعل إعادة هذه المرافق الى العمل أولوية أمام سلطات الاتحاد.

٣٤ - ولم تفعل حكومة البوسنة والهرسك شيئا يذكر من جانبها لتشجيع السكان من صرب البوسنة على البقاء. فالتليفزيون الذي يسيطر عليه حزب العمل الديمقراطي الحاكم، وتجري مشاهدته على نطاق واسع في الضواحي التي يسيطر عليها صرب البوسنة واصل بث برامجه الدينية والوطنية. ولم تقدم تقريبا أي ضمانات ولا بذلت محاولات لتطمين السكان من صرب البوسنة اللهم باستثناء بعض البيانات الفاترة الصادرة عن السلطات الحكومية. ومما هو أكثر مدعاة للأسف أن بعض زعماء صرب البوسنة في ضواحي سراييفو تجشموا مخاطر سياسية وشخصية جسيمة لكي يبقوا في المدينة ويقنعوا مؤيديهم بأن يفعلوا الشيء نفسه. بيد أن كثيرا من الذين بقوا شرعوا الآن في المغادرة بسبب الترويع والمضايقة من جانب العصابت البوسنوية.

٣٥ - وخلال عملية الانتقال لم يكن لدى قوة الشرطة الدولية سوى موارد محدودة تعمل بها نظرا لتأخر توافر مراقبي الشرطة. فلم يكن لدى المفوض سوى ١٥٠ مراقبا عند بدء عملية النقل ثم ٣٥٠ عند نهايتها من أجل انتشارهم في الضواحي الخمس للقيام بأعمال المراقبة والدورية على مدار الأربع والعشرين ساعة. وقد عملت القوة في تعاون وثيق مع قوة التنفيذ واعتمدت على الدعم الذي تلقاه منها. وقد قامت بدوريات مشتركة في ايليدزا وغرابافيتشا. وقدمت قوة الحماية عناصر مرافقة لسيارات الاطفاء التابعة للاتحاد وأفرادا لإخماد النيران في الضواحي الخمس ولا سيما في ايليدزا وغرابافيتشا. وقد امتنعت قوة التنفيذ، باستثناء المهام المذكورة أعلاه، عن القيام بأي مهمة رأتها تتجاوز حدود ولايتها سواء بالنسبة الى مهام الشرطة أو القانون والنظام، كما أن قوة الشرطة الدولية، وهي قوة غير مسلحة للرصد وإسداء المشورة، لا تملك ولاية اتخاذ إجراءات لحفظ القانون والنظام.

خامسا - الملاحظات

٣٦ - يكلف اتفاق السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة الممثل السامي وقائد القوة المكلفة بالتنفيذ بمسؤولية الإشراف على تنفيذ الاتفاق، وعليه فسأقتصر في التعليق بصورة عامة على تلك الجوانب.

٣٧ - من الواضح أن الالتزامات العسكرية بموجب الاتفاق لقيت امتثالا في ظل الوجود القوي للقوة المكلفة بالتنفيذ. ومن ثم فقد تسنى إقرار بيئة عسكرية مستقرة نسبيا من أجل تنفيذ العمليات البالغة التعقد من الناحيتين السياسية والمدنية الواردة في الاتفاق. بيد أن الجانبين مترابطين وبغير إحراز الهدف الأخير لا يمكن أن يعد تنفيذ اتفاق السلام ناجحا. ولا أكاد أحتاج الى تأكيد أن الهدف المذكور لا يمكن تحقيقه إذا لم تتوافر المساعدات المالية والتقنية بصورة كافية وفي حينها.

٣٨ - إن المرارات والمخاوف والبغضاء التي نجمت على مدى سنوات الحرب الأربع الماضية هي القوى الكامنة التي أفضت الى النزوح الجماعي الذي قام به مؤخرا سكان سراييفو من صرب البوسنة. ولكن، سلطات صرب البوسنة وسلطات الاتحاد تتحمل، على نحو ما جرت ملاحظته، مسؤولية كبيرة عن هذه النكسة إذ لم يبدر من كلا الطرفين أي عزم على تطمين السكان الصرب أو إقناعهم بالبقاء. وقد أفضى هذا الى جولة أخرى من تحركات السكان على طول الخطوط "العرقية" ونجم عنه المزيد من الفصل بين صرب البوسنة والبوسنيين، وسدد ضربة قاصمة الى الطابع المتعدد الثقافات الذي يتسم به مجتمع سراييفو. ومع ذلك يبقى قائما احتمال أن عددا من سكان سراييفو من صرب البوسنة الذين غادروا المكان، ثم وجدوا أنفسهم في ظروف صعبة وسط بيئتهم الجديدة، ربما ينظرون في أمر العودة الى سراييفو إذا ما شعروا أن الأحوال آمنة بما يكفي وخاصة إذا ما اتيح لهم الوصول الى بيوتهم لدى عودتهم. إلا أن سلطات الاتحاد سيتعين عليها اتباع سياسة أكثر راديكالية على طريق المصالحة إذا ما رغبت في التشجيع على إعادة تشكيل سراييفو المتعددة الثقافات.

٣٩ - فضلا عن الصعوبات الفريدة المطروحة في سراييفو، ما زالت هناك المشكلة الأكبر للمشردين واللاجئين في كل أنحاء يوغوسلافيا السابقة. ولا ينبغي أن يقتصر تطبيق مبدأ عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم أو أماكن اختياريهم على البوسنة والهرسك وحدها ولكن على كرواتيا أيضا بما في ذلك سلافونيا الشرقية وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالإضافة إلى ضمان حرية الانتقال، حيث أن مشاكل التشرذم في المنطقة مترابطة مع بعضها البعض وحلولها مترابطة أيضا.

٤٠ - في الوقت نفسه يبقى التحدي متمثلا في تعزيز الروابط بين الكيانين اللذين أوكل اليهما اتفاق السلام استقلالية وسلطة دستورية واسعة. وفي هذا المجال بدوره لا غنى عن استعادة درجة من درجات الثقة على المستوى السياسي لكي يعمل هذان الكيانان معا في البوسنة والهرسك. ومن المفهوم أن استعادة هذه الثقة قد تعوقها الجراحات الفائرة وعوامل التوجس التي تخلضت عن النزاع على صعيد الأفراد من البشر فضلا عن الحسابات السياسية الراهنة. إلا أن التثام الجراح يجب أن تشجعه قرارات وإجراءات للمصالحة تتخذها الزعامة في كلا الجانبين.

٤١ - وفي إطار الاتحاد، فإن التوترات المزمّنة بين الشريكين ما برحت مصدر قلق بالغ. فالنزاع الاقليمي في غربي البوسنة، والخلاف حول مركز سراييفو، والاحتكاكات بين قوتي الشرطة، وعجز الأطراف عن تنفيذ الاتفاقات السابقة المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والسياسية، كل هذا أدى الى تفاقم الصعوبات القائمة. وما لم تعتمد الطائفتان الى بذل جهود حازمة ودؤوبة لتلافي نزاعات لا ضرورة لها وإنشاء الكانتونات على النحو المتفق عليه وتعزيز هياكل الاتحاد، فستزداد اتجاهات الانقسام. ولن يؤدي هذا فحسب للمزيد من إضعاف الاتحاد، بل سينجم عنه عواقب تمس هيكل دولة البوسنة والهرسك ذاتها.

٤٢ - وسط هذه التوترات تعمل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ويعمل عنصرها الرئيسي المتمثل في قوة الشرطة الدولية. وينبغي لي أن أؤكد أن المرفق ١١ لاتفاق السلام يتوخى أن يكون العنصر المذكور قوة غير مسلحة للرصد والمشورة. وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ٢٥ أعلاه على هذا الأساس أذن مجلس الأمن بنشرها وقدمت الحكومات المساهمة الأفراد اللازمين لها. وليس من الممكن أن يعهد لهذه القوة غير المسلحة بمهمة إنفاذ القانون والنظام في بلد مدجج بالأسلحة فضلا عن أنها لا تملك السلطة القانونية لهذا الإنفاذ.

٤٣ - وإن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تواجه حاليا عوامل من عدم اليقين من النواحي المالية بالإضافة إلى عوامل تخبط تتصل بالأزمة التي سوف تنشأ إذا ما جرى سحب القوة المكلفة بالتنفيذ كما هو متوقع مع نهاية السنة. وأود أن أعيد إلى الأذهان رأي (S/1995/1030، الفقرة ٢٩) بأن ولاية قوات الأمم المتحدة للسلام لا بد وأن تتزامن مع ولاية القوة المكلفة بالتنفيذ. فمن غير الواقعي تصور استمرار جهود عملية شرطة مدنية بغير إطار الأمن الذي يكفله وجود قوة عسكرية دولية تتمتع بالمصداقية.

٤٤ - وأخيرا، ينبغي لي أن أؤكد من جديد أن السلام لا يمكن أن يكون دائما إلا إذا واکبه العدل. ففي أعقاب واحدة من أشد الحروب مرارة في أوروبا منذ عام ١٩٤٥، وفي ضوء ما ارتكب من فظائع ضد المدنيين يحل عنها الوصف وتصل الى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الانسانية، لا بد أن يقدم الى المحاكمة الأفراد الذين أذاتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن السلام مواكبا للعدل هو الهدف الأسمى الذي يسعى اليه المجتمع الدولي. وعلى عاتق جميع الموقعين على اتفاق السلام يقع الواجب القانوني والأدبي للمساعدة على تحقيقه.
